

6/9/2012

مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة

آذار (مارس) 2011 - نيسان (إبريل) 2012

يقوم المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ببلورة مقياس رقمي أو كمي لأوضاع قطاع الأمن والجوانب المتعلقة به في نظام العدالة. يتكون مقياس الأمن ونظام العدالة هذا من 15 مؤشراً رئيسياً و 171 مؤشراً فرعياً (مرفق قائمة بالمؤشرات الرئيسية). فمثلاً يتناول المؤشر الرئيسي الأول تقييم الجمهور لقدرات أجهزة الأمن ومهنتها فيما يتناول الثاني التقييم لأدائها، ويتناول الخامس فحصاً لمدى ثقة الجمهور بالمؤسسة الأمنية ويعكس الخامس عشر انطباعات الجمهور حول الحريات والمساءلة وحقوق الإنسان ودور المؤسسة الأمنية في ذلك. تقيس بعض المؤشرات الفرعية الأوضاع في الضفة الغربية فقط فيما تقيس مؤشرات فرعية أخرى الأوضاع في قطاع غزة فقط وتقيس مؤشرات أخرى مجمل الأوضاع الفلسطينية في الضفة والقطاع.

يتم بناء المقياس من خلال استطلاعات للرأي العام يتم إجراؤها بين عينة تمثيلية للمواطنين الفلسطينيين في مجمل الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع. كذلك يتم إجراء هذه الاستطلاعات بين عينة إضافية كبيرة نسبياً تمثل أولئك الذين مروا بتجربة شخصية مع قوات الأمن والشرطة أو نظام العدالة. تم حتى الآن إجراء ثلاثة استطلاعات في الفترة الواقعة ما بين آذار (مارس) 2011 ونيسان (إبريل) 2012 وسيتم إجراء استطلاع رابع في أيلول (سبتمبر) الحالي. تهدف هذه الاستطلاعات إلى جمع بيانات وانطباعات حول تقييم الجمهور الفلسطيني لقدرة وأداء ودور الأجهزة الأمنية ومتطلبات إصلاح القطاع الأمني بما في ذلك تلك المتعلقة بنظام العدالة.

ملخص النتائج

(1) المقياس:

المقياس العام: بلغت قيمة المقياس في الجولة الأولى من الاستطلاعات 0.51 وفي الجولة الثانية 0.53 وفي الثالثة 0.51. تعكس هذه النتائج انقساماً بين الجمهور يعطي فيه نصف المواطنين أو أكثر قليلاً تقييماً إيجابياً لأوضاع قطاع الأمن فيما يعطي النصف الآخر أو أقل قليلاً تقييماً سلبياً لهذه الأوضاع. كما تعكس هذه النتائج حصول تحسن في تقييم الجمهور خلال الجولة الثانية، وهي التي جرت في ظل تحسن عام في أداء السلطة الفلسطينية بعد مرور بضعة أشهر على تفجر الثورات الشعبية في العالم العربي، يتبعه تراجع في الأداء خلال الجولة الثالثة.

مقياس الضفة مقابل غزة: تشير النتائج إلى أن قيمة المقياس العام تبلغ في الجولة الثالثة 0.54 عندما يقتصر التقييم على سكان الضفة وعلى أوضاع الضفة فقط فيما تبلغ قيمة المقياس 0.52 عند اقتصر التقييم على سكان قطاع غزة وعلى أوضاع قطاع غزة فقط. أما عند قيام سكان الضفة بتقييم أوضاع قطاع غزة فإن قيمة المقياس تهبط إلى 0.29. في المقابل، فإن المقياس يبلغ

0.41 عند قيام سكان قطاع غزة بتقييم الأوضاع في الضفة الغربية. بعبارة أخرى، يعطي سكان الضفة تقييماً إيجابياً لوضع الضفة أعلى بكثير من وضع قطاع غزة، وعلى العكس من ذلك، فإن سكان غزة يعطون تقييماً إيجابياً لوضع غزة أعلى بكثير من وضع الضفة.

مقياس من تعرض ومن لم يتعرض: تشير النتائج أيضاً إلى أن الفروقات في التقييم، سلباً أو إيجاباً، بين من تعرض أو لم يتعرض لتجربة مع قطاع الأمن أو نظام العدالة ليست ذات مغزى. فمثلاً، بينما تبلغ قيمة المقياس العام بين من تعرض لتجربة 0.47 فإنها تبلغ 0.50 بين من لم يتعرض لتجربة.

المحافظات وعوامل ديمغرافية أخرى: ترتفع قيمة المقياس في محافظات شمال الضفة، حيث تصل مثلاً 0.66 في جنين، وتنخفض في محافظات الوسط وجنوب الضفة، حيث تصل مثلاً إلى 0.42 في القدس و 0.50 في الخليل. أما في قطاع غزة، فترتفع قيمة المقياس في محافظة غزة (0.55) وتنخفض في رفح (0.50) وجباليا (0.50). كما تتأثر قيمة المقياس بالعمر (حيث تميل عموماً للارتفاع بين الأكبر سناً والانخفاض بين الأقل سناً) وبدرجة التعليم (حيث ترتفع عموماً بين الأقل تعليماً وتنخفض بين الأكثر تعليماً) وبالجنس (حيث يرتفع المقياس قليلاً بين الذكور مقابل الإناث).

(2) المؤشرات:

الأفضل والأسوأ: أما بالنسبة لعلامات المؤشرات، فإن النتائج تشير إلى أن المؤشر ذي العلامة الأعلى هو رقم (11) المتعلق بتقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة يتبعه المؤشر رقم (4) المتعلق بالتوقعات حول اتجاهات التغيير ثم المؤشر رقم (10) المتعلق بتقييم البعد السياسي الداخلي للقطاع الأمني المتعلق ببناء الدولة. في المقابل، فإن المؤشر ذي العلامة الأقل هو رقم (8) المتعلق بالاطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية ثم المؤشر رقم (1) المتعلق بتقييم المواطن لقدرات الأجهزة الأمنية ومهنتها ثم المؤشر رقم (6) المتعلق باعتقادات الجمهور حول وجود فساد في القطاع الأمني. بعبارة أخرى، يبرز واضحاً أن الجمهور يعتقد أن قدرات الجهاز الأمني محدودة ولكنه يعطي أداء هذه الأجهزة تقييماً أعلى من تقييمه لقدراتها. كذلك، فإن التوقعات المستقبلية واتجاهات التغيير تميل للإيجابية أيضاً. لكن من الواضح أن تعريف الأجهزة الأمنية لاختصاصها ومهامها ليس واضحاً بقدر كاف للجمهور. كذلك يبدو واضحاً أن الانطباعات السلبية حول الفساد في القطاع الأمني لا تزال كبيرة.

أوضاع الضفة الغربية: أما بالنسبة لأوضاع القطاع الأمني في الضفة الغربية فقط، فإن المؤشر الأفضل هو رقم (3) المتعلق بالتوقعات حول المستقبل فيما الأسوأ هو رقم (6) المتعلق بانتشار الفساد. لكن عند اقتصار التقييم لأوضاع الضفة على سكان الضفة فقط، فإن المؤشر الأفضل هو رقم (11) المتعلق بالتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة الأمنية في حماية القانون والحريات العامة يتبعه المؤشر رقم (4) المتعلق بالتوقعات حول التغيير المستقبلي والأسوأ هو مؤشر رقم (8) المتعلق بالاطلاع على اختصاصات ومهام الأجهزة يتبعه المؤشر رقم (1) المتعلق بتقييم قدرات الأجهزة في الضفة الغربية. من المفيد الإشارة إلى أن نتائج المراحل الثلاثة تشير إلى أن تقييم سكان الضفة لأوضاع القطاع الأمني في الضفة قد شهدت تحسناً ملحوظاً مستمراً في المؤشر رقم (15) المتعلق بتقييم الجمهور لأوضاع الحريات وحقوق الإنسان ودور الأجهزة فيها. لم يشهد التقييم تراجعاً مستمراً في أي من المؤشرات الرئيسية لكنه شهد تقلباً في 12 مؤشراً.

أوضاع قطاع غزة: أما بالنسبة لأوضاع القطاع الأمني في قطاع غزة فقط، فإن المؤشر الأفضل هو رقم (14) المتعلق بتقييم نظام العدالة والأسوء هو المؤشر رقم (15) المتعلق بتقييم دور الأجهزة الأمنية في القطاع في أوضاع الحريات والمساءلة وحقوق الإنسان. لكن عند اقتصار التقييم لأوضاع القطاع الأمني في غزة على سكان قطاع غزة فقط فإن المؤشر الأفضل هو رقم (11) المتعلق بالتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة الأمنية في حماية القانون والحريات العامة، يتبعها المؤشر رقم (10) المتعلق بتقييم دور أجهزة الأمن في القطاع في عملية بناء الدولة. أما المؤشر الأسوأ فهو رقم (8) المتعلق بالاطلاع على الاختصاصات والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية يتبعه المؤشر رقم (12) المتعلق بالتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في مكافحة الجريمة. من المفيد الإشارة إلى أن نتائج المراحل الثلاثة تشير إلى أن تقييم سكان قطاع غزة لأوضاع القطاع الأمني في القطاع قد شهدت تحسناً مستمراً في المؤشر رقم (12) المتعلق بمكافحة الجريمة وفي المؤشر رقم (15) المتعلق بتقييم الحريات وحقوق الإنسان. لم يشهد التقييم تراجعاً مستمراً في أي من المؤشرات الرئيسية لكنه شهد تقلباً في 9 مؤشرات.

انطباعات متبادلة: يجدر الإشارة إلى أن تقييم سكان غزة لأداء أجهزة الأمن، وهو المؤشر رقم 2، في الضفة الغربية أفضل من تقييم سكان الضفة لأداء أجهزة الأمن في قطاع غزة (0.48 مقابل 0.34). لكن تقييم سكان غزة لأداء أجهزة الأمن في قطاع غزة يفوق تقييمهم لأداء أجهزة الأمن في الضفة الغربية (0.51 مقابل 0.48). في المقابل، فإن تقييم سكان الضفة لأداء أجهزة الأمن في الضفة والبالغ (0.54) أعلى بكثير من تقييمهم لأداء أجهزة الأمن في غزة، كما ذكرنا أعلاه، والبالغ 0.34. كما يجدر الإشارة إلى أن علامة المؤشر رقم (4) المتعلق بالتوقعات لاتجاهات التغيير ترتفع كثيراً بين سكان الضفة لتبلغ 0.70 عند تقييمهم لأوضاع الضفة، لكن هذه العلامة تنخفض إلى 0.50 عند تقييم سكان قطاع غزة للأوضاع في قطاع غزة. أما بالنسبة للمؤشر رقم (5) المتعلق بمدى الثقة بالمؤسسة الأمنية فتبلغ علامته 0.50 بين سكان الضفة عند وصفهم للأوضاع في الضفة. لكن ثقة سكان الضفة بالمؤسسة الأمنية تنخفض إلى 0.43 عند تقييم سكان الضفة للأوضاع في قطاع غزة. في المقابل فإن الصورة تختلف عند النظر إلى تقييم سكان قطاع غزة ومدى ثقتهم بالمؤسسة الأمنية في قطاع غزة حيث تبلغ علامة المؤشر 0.48 وتنخفض هذه العلامة إلى 0.43 عند الحديث عن ثقة سكان قطاع غزة بالمؤسسة الأمنية في الضفة الغربية.

قضايا سياسية بارزة: من المفيد أيضاً الإشارة إلى الفروقات بين المؤشرين رقم (9)، المتعلق بتقييم الجمهور لعلاقة قطاع الأمن بإسرائيل، والمؤشر رقم (10)، المتعلق بتقييم الجمهور لدور قطاع الأمن في بناء الدولة الفلسطينية، إذ يحصل المؤشر رقم (9) على علامة 0.50 ويحصل المؤشر رقم (10) على علامة 0.62. في هذا المجال تبلغ علامة المؤشر رقم (13) المتعلق بإحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية 0.60 بين سكان الضفة و0.55 بين سكان قطاع غزة. كذلك تبلغ علامة المؤشر رقم (14) المتعلق بتقييم نظام العدالة 0.51 بين سكان الضفة عند تقييمهم للأوضاع في الضفة و0.57 بين سكان قطاع غزة عند تقييمهم لنظام العدالة في قطاع غزة. أخيراً، فإن تقييم سكان قطاع غزة لأوضاع الحريات والمساءلة وحقوق الإنسان في قطاع غزة، وهو المؤشر رقم (15)، الذي يبلغ 0.57، هو أعلى من تقييم سكان الضفة الغربية لأوضاع هذا المؤشر في الضفة الغربية والذي يبلغ 0.55.

توصيات للبحث

تنطلق التوصيات التالية من الاعتقاد بأن هناك خمسة معيقات سياسية رئيسية تؤثر سلبا على نتائج هذا المقياس وهي، مرتبة حسب صعوبة معالجتها:

- (1) جمود العملية السياسية مع إسرائيل، الذي يؤثر على قدرات أجهزة الأمن ويعزز قناعة الأغلبية بعدم واقعية خيار حل الدولتين أو قرب انتهاء الاحتلال.
- (2) استمرار الانقسام و بروز أهمية الدور الذي يلعبه الجانب الأمني في تعقيد فرص المصالحة مما يؤدي إلى إلقاء اللوم على قطاع الأمن.
- (3) غياب المساءلة المؤسسية الفعالة نظرا لغياب البرلمان ولضعف القدرة الحكومية على مساءلة أجهزة الأمن مما يؤدي للاعتقاد بأن أجهزة الأمن تعمل بدون خوف من المحاسبة.
- (4) الطابع الحزبي الظاهر الذي يغلب على تشكيلات قطاع الأمن، والاعتقاد بأن أغلب كوادر هذا القطاع تنتمي لفصيل واحد محدد، مما يؤدي للاعتقاد باستحالة التساوي في المواطنة.
- (5) التداخل الظاهر في مهمات ووظائف أجهزة مختلفة في قطاع الأمن مما يؤدي للاعتقاد بأن كل جهاز يعمل على انفراد.

إن قدرة أجهزة الأمن على معالجة هذه المعوقات وخاصة الثلاثة الأولى منها محدودة، وبالتالي فإن القدرة على إحداث تغيير جوهري في نتائج المقياس تبقى ضئيلة في ظل الأوضاع السياسية الراهنة. رغم ذلك، هناك ما يمكن عمله:

- (1) البحث عن وسائل خلاقية لإعطاء أجهزة الأمن دورا في الحماية ضد اعتداءات المستوطنين مما يساهم في تعديل الانطباعات السلبية حول التنسيق الأمني.
- (2) خلق آلية فعالة وعلمية للمحاسبة داخل قطاع الأمن تشرف عليها عناصر مدنية من وزارة الداخلية للنظر في قضايا الفساد واستعمال العنف الزائد أو التعذيب.
- (3) تغليب الجانب المهني على الجانب الحزبي في عملية تجنيد وترقية ضباط أجهزة الأمن المختلفة بهدف الوصول خلال فترة محددة إلى المهنية الكاملة.
- (4) تعزيز الثقافة الديمقراطية واحترام حقوق المواطن بغض النظر عن مواقفه السياسية بين ضباط وعناصر أجهزة الأمن وخاصة أولئك الذين يحتكون مباشرة ويوميا بالجمهور.
- (5) بذل المزيد من الجهد في توضيح مجالات عمل ووظائف الأجهزة الأمنية المختلفة وإطلاع الجمهور على ذلك من خلال حملات مستمرة في وسائل الإعلام.
- (6) تعزيز مجالات التنسيق والتعاون مع أجهزة العدالة الأخرى مثل النيابة العامة والمحاكم بهدف زيادة فاعلية أجهزة الأمن في الاعتقال وإجراء التحقيق والحصول على الأدلة لإدانة المجرمين في المحاكم وتنفيذ قرارات المحاكم.